

الجزء الأول: مقترحات وزارة الصحة بخصوص صيغ إبرام الصفقات المتعلقة بمشروع هدم وإعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاعر بصفاقس.

١ - معطيات عامة حول مسار تقدم إنجاز المشروع

- تمّ عرض المشروع على أنظار لجنة المشاريع الكبرى خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 15 جانفي 2025 والتي أقرّت الموافقة على إدراجه ضمن قائمة المشاريع الكبرى الخاضعة للأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلّق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى مع:
- إقرار إعادة بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكّر بصفاقس **بكلفة جمليّة تقدّر بـ 103 م.د.** وضبط مخطّط تمويل **وإستحثّاث إنجاز الدراسات اللاّزمة** في الغرض مع دعوة وزارة الاقتصاد والتّخطيط إلى إيجاد مصادر لتمويل المشروع.
- دعوة وزارة الصحّة إلى توفير المعطيات الكاملة بخصوص انعدام الجدوى للتدخّل الفني على البناية القائمة خلافا لما تمّ تضمينه بالمقترح الأول لوزارة الصحّة والمتعلّق بمشروع "دعم أسس وهياكل المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكّر بصفاقس " الذي كان سيسمح بإمكانية مواصلة استغلاله على المدى القصير والإمكانيات المتاحة لتوفير الخدمات الطبية لمتساكني ولاية صفاقس والولايات المجاورة طيلة فترة إعداد وإنجاز المشروع المقدرة أوليا بـ 24 شهرا.
- تمت موافاة الكتابة القارة للجنة بدراسة الجدوى لمشروع الهدم و إعادة البناء.

أ - معطيات عامة حول المشروع

- تم إعداد البرنامج الوظيفي للمشروع و المصادقة عليه من قبل وزير الصحة.
- تم القيام بالرفع الطبوغرافي والدراسة الجيوتقنية وإحالتها إلى الإدارة العامة للبنى التحتية المدنية.
- تم ترسيم الإعتمادات في حدود 115 مليون دينار ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.
- بصدد تعيين مكتب مساندة فنية و مراقبة للمشروع.
- تم عرض المشروع على أنظار لجنة البنى التحتية المدنية بوزارة التجهيز و الإسكان بتاريخ 9 سبتمبر 2025 حيث تمت دعوة وزارة الصحة لاستكمال الملف المرجعي وتم القيام بزيارة ميدانية بتاريخ 17 سبتمبر 2025 وقع على اثرها عقد جلسة عمل بالإدارة العامة للبنى التحتية المدنية لبحث صاحب المنشأ على استكمال الملف المرجعي وضبط حاجياته طبقاً لأحكام الفصل 9 من الأمر عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بإنجاز البنى التحتية المدنية بكل دقة خاصة فيما يتعلق بالأجزاء المزمع هدمها.

II- مقترح وزارة الصحة بخصوص طرق إبرام الصفقات المتعلقة بالمشروع:

1- إبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع مقابلة بوزقنّدة إخوان لإنجاز مشروع هدم و إعادة بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس **في صيغة مفتاح في اليد** نظرا للظروف الاستثنائية التي يمرّ بها المستشفى، والطابع الاستعجالي والفني العالي لمشروع إعادة البناء حيث أن اللجوء إلى التفاوض المباشر مع مقاول معتمد في إطار صيغة "مفتاح في اليد" يعتبر الخيار الأمثل والأكثر ضماناً لتحقيق الأهداف المرجوة ضمن الإطار الزمني المطلوب، مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة والسلامة، مما يخدم المصلحة العليا للمرفق الصحي والمرضى على حد سواء.

2- إعتماد صيغة الإستشارة لتعيين مكتب للمساندة الفنية خلال مسار تنفيذ المشروع.

■ **بخصوص مقترح ابرام صفقة بالتفاوض المباشر في صيغة مفتاح في اليد لإنجاز مشروع هدم و بناء المبنى الرئيسي لمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس :**

- سبق لوزارة الصحة أن تقدّمت بنفس المقترح بمقتضى مكتوبها المؤرخ في 28 نوفمبر 2024 والذي تم عرضه على لجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 15 جانفي 2025 مرفقا بمقترح الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى المتمثل في:

- «أنّ لجنة المشاريع الكبرى اطّلت على ما أفادت به وزارة الصحة من أنها بصدد التشاور مع وزارة التجهيز والإسكان بخصوص الصيغة الأمثل لتنفيذ المشروع وفقا لما تسمح به مقتضيات الأمر عدد 497 لسنة 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والإجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية.

- دعوة وزارة التجهيز والإسكان إلى استعجال تمكين وزارة الصحة من مقترحها بخصوص الصيغة الأمثل لتنفيذ المشروع وفقا لما يتوفر لديها من معطيات بخصوص التعقيدات الفنية المتعلقة بالبناية المزمع إنجازها وعدد المقاولات التي لها القدرات المهنية والمالية لإنجاز مشاريع مماثلة في أفضل الآجال.»

وفي هذا الصدد، يلاحظ أنّ الملف المحال من قبل وزارة الصحة لا يتضمن مآل المشاورات بين وزارة الصحة ووزارة التجهيز والإسكان المشار إليها أعلاه بخصوص صيغة تنفيذ المشروع علما أنّ وزارة التجهيز والإسكان «تكلف باختيار طريقة إنجاز المشروع» باعتبارها صاحب المنشأ المفوض بمقتضى الفصل 6 من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم البنايات المدنية.

VI- الملاحظات

- تقترح وزارة الصحة تنفيذ مشروع بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس وفقاً لصيغة «مفتاح في اليد»، وفي هذا الصدد يلاحظ عدم توفر معطيات بالملف تفيد عرض هذه الصيغة على الرأي المسبق للهيئة العليا للطلب العمومي طبقاً لمقتضيات الفصل 14 من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بالبنائيات المدنية .

- تضمّن محضر اللجنة الفنية بوزارة الصحة المؤرخ في 6 أكتوبر 2025 «تأكيد أعضاء اللجنة على مقترح السيد وزير الصحة خلال اجتماع لجنة المشاريع الكبرى بتاريخ 15 جانفي 2025 بخصوص إبرام صفقة بالتفاوض المباشر لمشروع إعادة بناء البناء الرئيسي للمستشفى بصيغة مفتاح في اليد مع مقابلة بوزغندة إخوان للأسباب التالية :

(1) الطابع الاستعجالي والظرفي:

- **المخاطر:** الحالة المتردية للبنية تشكل تهديداً مباشراً للسلامة العامة، مما يستدعي تدخلاً سريعاً لتجنب أي كوارث محتملة.
- **الحلول الظرفية الصعبة:** نقل الأقسام الاستشفائية إلى مواقع بديلة مؤقتة تمّ في ظروف صعبة ولا يمكن أن يستمر لفترة طويلة و بالتالي فإن التأخير في إنجاز المشروع الجديد يزيد من حدة المعاناة ويُعرض الخدمات الصحية للاختلال.
- **البرمجة الزمنية الحرجة:** اعتماد الإجراءات العادية للدراسات والأشغال تستغرق وقتاً طويلاً لا يتناسب مع استعجالية المشروع.

(2) الطبيعة الفنية المعقدة والمتخصصة للمشروع:

- **خصوصية المنشآت الصحية: المشروع لا يقتصر على البناء العادي، بل يتطلب تصميماً وإنشاءً يتلاءم مع المتطلبات الفنية الدقيقة للمستشفيات (شبكات الأوكسجين، الكهرباء الطبية، غرف العمليات، أنظمة التعقيم، التهوية الخاصة،)**
- **تكامل التصميم والبناء (صيغة مفتاح في اليد):** هذه الصيغة هي الأمثل لمثل هذا المشروع المعقد، حيث تضمن:
 - ✓ تحسين البرمجة الزمنية: تزامن مرحلة التصميم والإنشاء يختصر وقت الإنجاز الكلي بشكل كبير.
 - ✓ تحمّل المقاول للمسؤولية الكاملة: المقاول هو المسؤول الوحيد عن كل مراحل المشروع، من التصميم إلى التسليم النهائي، مما يحد من تنازع المسؤوليات ويضمن جودة متكاملة.
 - ✓ المرونة في مواجهة التعقيدات أثناء التنفيذ: يسمح بإدخال تعديلات فورية ومتناسقة أثناء التنفيذ بناءً على المستجدات.

(3) مبررات اختيار المقاول بالتفاوض المباشر:

- **الكفاءة والخبرة المؤكدة:** التوجه للتفاوض مع مقاولات "بوزقندة إخوان" على **أساس الاختصاص** والقدرة على إنجاز الطلبات في الآجال المحددة وبالجودة والنجاعة المطلوبتين بما يقلل من المخاطر التقنية ويزيد من ضمان نجاح المشروع.

VI- الملاحظات

- **ضمان الجودة والسلامة :** التعاقد مع المقاوله المذكورة يضمن استخدام مواد وتقنيات عالية الجودة.
 - **توفير الوقت والجهد :** تجاوز الإجراءات الطويلة لإبرام الصفقات العمومية يسمح بالبداة الفوري في المفاوضات الفنية والمالية، مما يسرع في انطلاق المشروع.
 - **الحد من المخاطر :** اختيار مقاول معروف وموثوق يقلل من مخاطر عدم الجدية أو التعثر المالي أو التقني التي قد تنتج عن فتح المنافسة أمام مقاولين ليس لهم خبرة في هذا المجال الدقيق.
- وفي هذا الصدد تجدر الملاحظة إلى :

- أنّ اللجنة الفنية بوزارة الصحة برّرت اللجوء الى التفاوض المباشر مع مقاوله «بوزقنده إخوان» بتوفّر الاختصاص لدى المقاوله المعنية في تنفيذ مشاريع مماثلة دون أن تقدم ضمن تقريرها المشاريع والمراجع المنجزة من قبل المقاوله المعنية بما يؤيد هذا الاختصاص، كما لم تبين إن كانت مقاولات بوزقنده إخوان المقاوله الوحيدة المؤهلة وفقا للتأهيل المطلوب لتنفيذ مثل هذا الصنف من المشاريع ، علما أنه سبق دعوة وزارة الصحة الى التنسيق مع وزارة التجهيز والاسكان قصد ضبط قائمة في المقاولات التي لها القدرات الفنية والمالية المطلوبة لتنفيذ الاشغال المتعلقة بالمشروع .

- إنّ طريقة الابرام المقترحة من قبل وزارة الصحة (التفاوض المباشر) لا تتلائم مع المقتضيات الترتيبية المنصوص عليها بالفصل 6 من دليل الاجراءات الخاص بانجاز المشاريع الكبرى التي تنص على اللجوء إلى التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء أولي خاصّة عندما يكون التنفيذ في صيغة «مفتاح في اليد».
- أنّ اللجنة الفنية المحدثّة بوزارة الصحة لم تبادر باجراء مقارنة أو محاكاة (Simulation) لطريقة التفاوض المباشر و التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء أولي على مستوى كلفة الإنجاز وآجال الإعداد والإبرام و بيان الفوائد الفنية والمالية لكلا الطريقتين في صورة الاعتماد.
- أنّ الملف المحال لم يتضمن قرار اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية بخصوص مشروع هدم وإعادة بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكر بصفاقس وفقا لمقتضيات الأمر حكومي عدد 394 لسنة 2017 مؤرخ في 29 مارس 2017 يتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية. علما أنه تمّت الإشارة الى ترسيم اعتمادات في حدود 115 مليون دينار ضمن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.
- أنّ الملف الذي تمت احواله من قبل وزارة الصحة لا يتضمن مختلف الوثائق و التقارير والدراسات المنجزة الى حدود هذه المرحلة.

■ بخصوص مقترح اعتماد صيغة الاستشارة لتعيين مكتب للمساندة الفنية خلال مسار تنفيذ المشروع:

- أن التقرير الذي تمت احوالته من قبل وزارة الصحة لم يتضمن بيانا لاسباب و مبررات اللجوء لآختيار مكتب للمساندة الفنية بالنسبة لمشروع هدم و بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي هادي شاكور بصفاقس علما أنّ الفصل الاول من قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 4 جويلية 2024 المتعلق بضبط شروط وإجراءات اللجوء إلى خبراء أو مكاتب للمساندة الفنية خلال مسار إعداد الصفقات العمومية وإبرامها وتنفيذها، ينص على أنه يمكن للمشتري العمومي اللجوء إلى خبراء أو مكاتب مساندة فنية خلال كامل أو جزء من مسار إعداد الصفقات العمومية وإبرامها وتنفيذها في الحالات التالية:
- المشاريع التي تستوجب وسائل فنية أو موارد بشرية غير متوفرة لديه.
- المشاريع المستعجلة التي تتطلب تدعيم الهيكل العمومي المعني بـموارد بشرية وخبرات إضافية لإنجازها في الآجال المحددة.
- المشاريع التي تعطل إنجازها بسبب صعوبات فنية يتطلب تجاوزها اللجوء إلى خبراء أو مكاتب مساندة فنية.
- أن الملف لا يتضمن ما يؤكد وجود اتفاقية بين وزارة الصحة و وزارة التجهيز و الاسكان بأعتبارها صاحب منشأ مفوض بالنسبة للمشروع بما يحول دون الوقوف على مجال تدخل وزارة التجهيز و الاسكان في المشروع و ومدى قبولها للتمشي المتمثل في لجوء المشتري العمومي لمكتب مساندة فنية .
- أن وزارة الصحة لم تقدم قائمة في مكاتب المساندة الفنية المزمع استشارتها كما لم تبين حاجياتها من خدمات المساندة الفنية التي تستدعي اللجوء الى هذا الصنف من المكاتب.

٧-مقترح الكتابة القارة للجنة المشاريع الكبرى:

يكون من المجدي:

- 1- اعتماد «صيغة التفاوض المباشر المسبوق بانتقاء أولي» عوضا عن «التفاوض المباشر» إلا إذا تمّ تبرير أنّ شركة «بوزقنّدة اخوان» تُعدّ الشركة الوحيدة التي تتوفّر على القدرات المهنية والفنية والمالية على الإنجاز وفقا للشروط المحدّدة. علما أنّه بالاطلاع على قائمة الشركات التي لها نفس التأهيل المتحصلة عليه شركة «بوزقنّدة اخوان» يتبين وجود 5 شركات وهي على التوالي «شركة البناء والتشييد سوكوبات» و« شركة شعبان و شركاؤه» و« شركة مقاولات بودخان مختار» و«شركة الاشغال العامة والبناء بالجنوب» و«مقولة الأشغال ودراسة المشاريع».
- 2- دعوة وزارة الصحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على موافقة الهيئة العليا للطلب العمومي على صيغة «مفتاح في اليد» طبقا لمقتضيات الفصل 14 من الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بالبنائيات المدنية .
- 3- مزيد تبرير اللجوء إلى إبرام عقد مساندة فنية في ظلّ تعهّد وزارة التجهيز والإسكان بالمشروع كصاحب منشأ مفوض.